العرب
الأحد 2021/09/05
السنة 44 العدد 12170

من مصر إلى تيغراي والسودان.. سد النهضة مشروع حياة لإثيوبيا

ورقة التوظيف السياسي للسد لم تعد قادرة على جلب التعاطف

أزمة تيغراي تغير اتجاه الصراع

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

إثيوبيا بدأت تستنفد ورقة السد في الاستثمار الداخلي والخارجي في وضع تعيش فيه على وقع أزمة أمنية داخلية قد تقود إلى تقسيم البلاد. والعالم لم يعد ينظر إلى سد النهضة بل إلى الحرب القائمة بين أديس أبابا وجبهة تيغراي وتأثيرها على أوضاع المدنيين. ورغم ذلك تحاول القيادة الأثيوبية أن تحيي قصة السد بأزمة جديدة مع السودان.

بعد فترة من الصمت حول أزمة سد النهضة وتطوراته وإشكالياته الفنية والسياسية، عاد الملف إلى الواجهة من ناحية أمنية هذه المرة حيث اتهمت الحكومة الإثيوبية الجمعة جبهة تحرير تيغراي بشن هجوم عسكري قادم من الحدود السودانية على منطقة بني شنقول التي يقع فيها السد بغرض استهدافه وتعطيل العمل فيه.

وحمّل بيان رسمي للحكومة الخرطوم مسؤولية مباشرة عن هذا التطور العسكري المثير، وهو ما ردّ عليه السودان بعد ساعات قليلة بالنفي حاثا على عدم إقحامه في الصراعات الداخلية لإثيوبيا، والتلميح بأن أديس أبابا تريد وضع إخفاقاتها على عاتق الآخرين، في إشارة تؤكد على استمرار الاستفادة السياسية من السد أملا في تفكيك الأزمات التي تحيط بالدولة الإثيوبية.

لجأت الحكومة إلى العزف كثيرا على وتر اتهام القاهرة باستهداف السد عسكريا وبالغت في العزف على هذه النغمة، ووجدت الفترة الماضية إشارات سلبية حوتها وسائل الإعلام المصرية ما يدعم هذه الرؤية والتي استثمرت فيها إلى أبعد مدى ونجحت في توفير حشد شعبي خلفها يدعم تصوراتها ويؤيد تصرفاتها، وتحصل على ما يشبه الفيتو الدولي برفض لجوء أيّ طرف للتعامل بخشونة مع المشروع.

بعد أن هدأت حدة الأزمة مع مصر بكل تفاعلاتها الإقليمية والدولية ولم تعد القاهرة تركز إعلاميا أو سياسيا على أزمة السد عندما تأكدت من عدم وقوع ضرر مائي عليها بسبب الملء الثاني، استشعرت الحكومة أن هذه الورقة بدأت تفقد مفعولها الداخلي، في وقت تواجه فيه تصعيدا عسكريا واسعا من قبل جبهة تحرير تيغراي.

عادت الحكومة الإثيوبية أخيرا إلى إحياء التوظيف السياسي للسد من زاوية تيغراي والسودان معا هذه المرة، وبعيدا عن دقة الاتهامات الموجهة إلى الطرفين من عدمها وحقيقة التهديد الذي تمثله تيغراي على المشروع والمنطقة المحيطة به، فإن الحديث عن استهدافه عسكريا يعيد إنتاج أزمة السد كأداة في يد أديس أبابا تمكنها من الحصول على تعاطف إقليمي ودولي ضد كل من جبهة تيغراي والخرطوم، ومن قبلهما القاهرة.

تعرضت الحكومة الإثيوبية لصعوبات عسكرية عديدة في مواجهة الجبهة ولم تستطع صد الكثير من هجماتها على محاور مختلفة منذ أن استردت قوات تيغراي سيطرتها على العاصمة ميكيلي وطردت القوات الإثيوبية وحليفتها الإريترية من الإقليم، وشرعت في الزحف نحو مناطق أخرى خارجه لتقطيع أوصال الدولة، ما وضع الحكومة ورئيسا آبي أحمد في موقف حرج، فلا هو قادر على الصمود أمام المواجهة الممتدة، ولا هو قادر على جمع الشعوب الإثيوبية حوله في هذه المعركة المصيرية.

ازداد الأمر صعوبة مع تصاعد نداءات المجتمع الدولي ضد الحكومة واتهامها بارتكاب خروقات إنسانية في إقليم تيغراي، فيما يوحي بأن الجبهة حققت مكاسب معنوية تعزز حضورها الداخلي الذي أخذ يتسع مع كل تفوق عسكري تحرزه على القوات الحكومية والمتحالفين معها في بعض الأقاليم المجاورة.

> عادت إثيوبيا إلى إحياء التوظيف السياسي للسد من زاوية تيغراي والسودان معا بهدف الحصول على تعاطف إقليمي ودولي

وجدت أديس أبابا في الهجوم الذي أعلنت عن وقوعه في منطقة بني شنقول مجموعة من الفوائد السياسية أبرزها كسر شوكة تمرّد عسكري متوقع في هذه المنطقة، إذ راجت معلومات حول اشتباكات قامت بها قوات محلية ضد الجيش الإثيوبي، بالتالي ربط أيّ تطور في هذا المجال بنسق تمتد خيوطه من الداخل إلى الخارج لتدمير السد.

يضاف إلى ذلك تشويه صورة جبهة تحرير تيغراي ووضعها في مربع من تقف ضد المشروعات الحيوية في البلاد التي يعوّل عليها في حدوث نقلة حضارية، ومن ثم دق جرس إنذار والتحذير من عواقب تفوقها واستدعاء صورتها السلبية في أذهان الشعوب الإثيوبية خلال فترة حكمها السابقة لنحو عقدين، بما يمنع عنها أيّ تعاطف في الوقت الراهن من قبل مجموعات عرقية تشعر بالغبن في عهد حكومة آبي أحمد.

كما أن ربط الحديث عن عدوان تيغراي على سد النهضة بالسودان وحدوده والحصول على دعم منه يعني أن هذه الجبهة لديها أجندة خارجية تعمل على تنفيذها وتضر بالمصالح الاستراتيجية للشعوب الإثيوبية، في رسالة تؤكد أنها ترمي إلى تحقيق أهداف خصوم أديس أبابا وتضرب بقوة أهمّ المشروعات القومية في الدولة.

علاوة على أن الزج بالسودان في أزمة سد النهضة من زاوية الدعم العسكري يمنح مصداقية نسبية لاتهامات رددتها بعض الأصوات الإثيوبية بأن هناك تدخلات خارجية تتم في بعض الأقاليم، وأن هذا التوجه تقوده الخرطوم ويحرّض على التوترات، وليس إجراءات الحكومة وسلبياتها هي التي تسببت في ذلك، بما يخضع هذه المعطيات لنظرية المؤامرة وانعكاساتها الخطيرة على البلاد، ويخفف في النهاية من وطأة المأزق الداخلي باعتباره ناجما عن مؤامرة مكتملة الأركان.

تعمل أديس أبابا على استدعاء الخرطوم في الهجوم على سد النهضة كمحاولة للحصول على دعم داخلي وخارجي ضدها يخفف من أي انجذاب بعض الجهات إلى السودان عقب ضجره بالشكوى من تداعيات السد، وتحمله إيواء الآلاف من اللاجئين والمشردين جراء الحرب التي شنتها الحكومة على إقليم تيغراي، ناهيك عن تهيئة الأجواء أمام أيّ عمل عسكري محتمل تقوم به قواتها لإعادة السيطرة على إقليم الفشقة السوداني.

في هذا السياق لم تتمكن إثيوبيا من إثبات تبعية إقليم الفشقة لها أو تعلن خوض حرب لاسترداده وهي تعلم أن ملكيته مثبتة وتعود إلى السودان، فلن تجد تعاطفا أو تفهما لموقفها، لكن عندما تروّج بأن الخرطوم شاركت في عدوان على سد النهضة تكون قد ضربت عدة عصافير بحجر واحد، كما كانت تفعل عندما بالغت في اتهام مصر بالتحضير لعمل عسكري، وأنها مستعدة للتصدي له في أيّ وقت.

لذلك تريد إثيوبيا ترسيخ فكرة استمرار استهداف السد من جانب مصر والسودان، وتوفير بيئة مواتية لتصعيد قادم في منطقة الفشقة، وحشر جبهة تيغراي في خانة العمالة لحساب جهات خارجية ودمغ تحركاتها بالتخريب، ومحاولة استعادة قدر من الشعبية التي فقدتها الحكومة المركزية بسبب ممارساتها الخاطئة الفترة الماضية.

لم تتوقف المتاجرة بأزمة سد النهضة في حسابات الحكومة الإثيوبية، الأمر الذي يدفعها دوما إلى عدم التردد في دخول مناوشات عديدة، ورفض التوصل إلى تفاهمات محددة مع كل من مصر والسودان، فالدخول في هذه المرحلة من التوافق المعلن يسلب منها فكرة الاستثمار السياسي ويبعد عنها ورقة مهمة، ويتركها لمواجهة التحديات الداخلية المعقدة، ما يشير إلى أن سد النهضة أكبر من مشروع تنموي، حيث تحوّل إلى أداة تقوم الحكومة بتصفية حساباتها مع آخرين على وقع أحداثه وتطوراته.

تنطوي اتهامات جبهة تيغراي والسودان أخيرا على أن إثيوبيا أمام تفعيل جديد لمشروع سد النهضة يخرج عن سياقاته التنموية وتلك التي خبرها المراقبون بشأن عدم حصر استهدافه في مصر، وعلى دول المنطقة الانتباه بأن التهديدات مستمرة.

تمثل إضافة هذين الطرفين أن ثمة مرحلة من التجاذبات على وشك أن تندلع أملا في منع اتساع نطاق النزاعات في إثيوبيا، وحصرها في بؤرة سد النهضة والمنطقة المحيطة بها، بما يمنح الحكومة المركزية درجة من كسب الأصوات ربما تخفف من حدة الضغوط الداخلية، الأمر الذي يسعى له آبي أحمد بعد أن استهلك الكثير من أوراقه العسكرية، فالسد أصبح مشروع حياة لاستمراره على رأس السلطة في البلاد.

الفردوس العراقي الموعود

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

لقد اعتاد العراقيون على السيد مقتدى الصدر وهو على ما هو عليه من المزاجية المفرطة والمفاجآت الانقلابية التي يتحول فيها من النقيض إلى النقيض إلى الحد الذي لم يعودوا معه يثقون بما يقرره اليوم، لأنهم يتوقعون أن يتراجع عنه صباح الغد.

والمشكلة أنه بمواصفاته الشخصية التبسيطية التسطيحية هذه أصبح أبرزَ اللاعبين المؤثرين على الساحة السياسية العراقية التي أتقن الاحتلال الأميركي إنباتها، ثم تولى الاحتلال الإيراني سقيها وحصادها.

وبأول جريمة قتل قام بها أنصارُه في النجف سنة 2003 تنفيذا لأوامره المباشرة وبإشرافه، وراح ضحيتها عبدالحميد الخوئي الابن الأصغر للمرجع الشيعي السابق، تحول إلى رقم سياسي وميليشياوي صعب في السلطة التحاصصية في العراق.

ويحار المرء في أمره. فهو لا يتوقف عن الحديث عن الوطنية العراقية واستقلالية القرار وتحريم التبعية للدول الخارجية، ولكنه في الوقت نفسه، وكلما ضامه ضيم، يطير إلى إيران، ويجلس مُقرفصا خاشعا متصدّعا تحت أرجل كرسيّ الولي الفقيه.

وهو لا يكف عن المطالبة بمحاربة الفاسدين، ولكنه يشنّ حملات قمع وقتل على المتظاهرين المطالبين بمحاكمة الفاسدين. وحكايات غزواته المسلحة بالخوذ الزرقاء والعصي والرصاص الحي على المتظاهرين في بغداد والنجف والناصرية شيء لا ينكره لا هو ولا أتباع تيّاره المسلحون.

ومن صرعاته المثيرة أنه في يوم الخامس عشر من يوليو الماضي أعلن قرار انسحابه من الانتخابات القادمة، بخطاب ناري بَدا لمُشاهديه وكأنه قرارٌ حازم وحاسم لا رجعة فيه هذه المرة "حفاظا على ما تبقى من الوطن وإنقاذاً للوطن الذي أحرقه الفاسدون وما زالوا يحرقونه" ولأن "ما يحدث في العراق هو مخطط لإذلال الشعب العراقي"، حسب بيان الانسحاب.

إلا أن عراقيين كثيرين تنبأوا بعودته القريبة إليها، بأسرع مما يتوقعه كثيرون. وقد فعل.

فلم يطُل به الوقت حتى فاجأ محبيه ومُبغضيه، معا، بخطاب ناري آخر بشّرهم فيه بتراجعه عن قرار المقاطعة، وبعودته إلى المشاركة في الانتخابات القادمة، وبتصميم وقوة مليونية، على حد قوله.

وبرر العودة بأن عدداً من "القادة العراقيين الذين يثق بهم لأنهم كانوا ممن دعوا للإصلاح قد وقعوا له على وثيقة شكلت له أملاً في إمكانية تخليص العراق من الفساد"، مؤكدا أنها "جاءت متماشية مع رغبات الشعب العراقي في تحقيق الإصلاح، ودافعاً إلى العودة للمشروع الانتخابي".

ولكن المواطن العراقي الحالم بدولة العدل والمساواة والكفاية بمجرد اطلاعه على مضمونها يفقد إيمانه بها وبإمكانية تنفيذها، ويعتبرها حجة سطحية من حجج مقتدى للعودة عن قرار الانسحاب.

فمن بين بنودها السبعة عشر هناك خمسةٌ لو تحقق تنفيذها لتحوَّل العراق، بعد إعلان نتائج الانتخابات بأيام، إلى سويد ثانية أو سويسرا، ولصحا المواطن العراقي من نومه وقد أصبح أغنى من أمير سعودي وشيخ إماراتي وكويتي، وأكثر مرحا وصحة وعافية وأناقة، ولعاد الدينار العراقي ثلاثة دولارات، ولوصل تمر البصرة ولبن أربيل والسمك المسكوف إلى أقصى مدن الدنيا، نكاية بماكدونالد وكنتاكي وبيزا هوت.

فقد تعهد الموقعون على الوثيقة، وهم مسعود البارزاني ومحمد الحلبوسي وهادي العامري وحيدر العبادي وعمار الحكيم بما يلي:

- تعديل الدستور العراقي خلال مدة أقصاها ستة أشهر من انعقاد أول جلسة لمجلس النواب الجديد. وضمان نزاهة وعدالة الانتخابات بعيداً عن أي تدخلات أو تأثيرات خارجية.
- رفض أي تدخل في شؤونه الداخلية.
- حصر السلاح بيد الدولة وإعادة هيبة الدولة وإنهاء كافة المظاهر المسلحة.
- تشكيل لجنة عليا ذات صلاحيات موسّعة وبالتنسيق مع السلطة القضائية لتدقيق ملفات الفساد في الحكومات السابقة منذ عام 2003، ومحاسبة المقصرين من خلال إجراءات شفافة وواضحة لدى الرأي العام، ويمنع تدخل الكتل السياسية للدفاع عمّن يثبت عليه الفساد.

والحقيقة أن الموقعين على الوثيقة لا يملكون القدرة، أو لا يرغبون حقيقة في تنفيذها، إما لأنهم من الهامشيين غير الفاعلين، أو لأنهم من الفاعلين الأساسيين المساهمين في صنع المشكلة، أو من العارفين ببواطن الأمور، والموقنين باستحالة تحقيقها، فمن غير المسموح به محليا وإقليميا وربما دوليا أيضا، قلبُ النظام القائم في العراق رأسا على عقب، وفي هذا التوقيت بالذات، لما في ذلك من خلخلة لقواعد اللعبة والتوازنات والتفاهمات المقننة، على الأقل في المدى المنظور.

فلم يمض على هادي العامري أحد أبرز الموقعين على الوثيقة سوى يومين حتى صرح علنا في ملتقى الرافدين قائلا "نحن الذين ثبّتنا الدولة، نحن الدولة"، و"الحشد الشعبي تحت قيادة إمامنا خامنئي، يقاتل ويدافع عن مشروع الثورة".

ثم إن أهم حراس السلاح المنفلت وأصحابه والمجاهرين بالولاء للأجنبي لم يوقعوا على الوثيقة، وهم القابضون الحقيقيون الأقوياء على أقفال الدولة ومفاتيحها، والفاسدون المفسدون الكبار الذين تلاحقهم منذ سنوات ملفات مخالفات وجرائم واختلاسات من الوزن الثقيل ولم تستطع بل لم تُرد يد القضاء أن تسأله عن أي شيء.

سئل نوري المالكي عن وثيقة مقتدى الصدر فقال "أجهل طبيعة الضمانات التي قدمتها بعض الكتل السياسية للصدر، ولم أطلع عليها ولم أوقع عليها".

والآن نتساءل، هل ما زال مقتدى مصدّقا، فعلا، بأن الوثيقة متماشية مع رغبات الشعب العراقي في تحقيق الإصلاح؟

سؤال أخير، هل حصل هو ورفاقه الموقعون على الوثيقة على موافقة مسبقة مع الحرس الثوري الإيراني على مغادرته العراق بعد الانتخابات القادمة القريبة، وعلى التخلّي عن أحزابه وفصائله المسلحة وجواسيسه المزروعين في وزارات الخارجية والمالية والدفاع والداخلية والتعليم والتجارة والبلديات والإعاشة، ليعيد العراق إلى أهله سالما ومعافى، دولة مستقلة موحدة قوية ذات هيبة وسيادة وأمن ونزاهة وعدالة ورخاء وسلام؟

مواقف متضاربة